

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

ومن اخذ رزقا من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتية وفي اجره خطه وجهان .  
واطلقهما في الفروع .  
احدهما لا يجوز .  
قدمه بن مفلح في اصوله .  
واختاره الشيخ بن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين .  
الثاني لا يجوز .  
ونقل المروذي فيمن يسأل عن العلم فربما اهدى له قال لا يقبل الا ان يكافئ .  
ويأتي ايضا حكم هدية المفتي عند ذكر هدية القاضي .  
قوله ولا يجوز له ان يوليه عموم النظر في عموم العمل ويجوز ان يوليه خاصا في احدهما او  
فيهما فيوليه عموم النظر في بلد او محله خاصه بلا نزاع .  
قوله فينفذ قضاءه في اهله ومن طرأ إليه .  
بلا نزاع ايضا .  
لكن لا يسمع بينه في غير عمله وهو محل حكمه ويجب اعادة الشهادة .  
ذكره القاضي وأبو الخطاب وغيرهما لتعديلها قاله في الفروع .  
وقال في الرعاية يحتمل وجهين .  
ويأتي في آخر الباب الذي يليه اخبار الحاكم لحاكم آخر بحكم او ثبوت في عملهما او في  
غيره .  
قوله ويجوز ان يولى قاضيين او اكثر في بلد واحد ويجعل إلى